اقتصاد

مصر: انتهاء أزمة قناة السويس

أعلنت هيئة قناة السويس المصرية، أمس السبت، انتهاء أزمة الملاحة التي نجمت عن حادث جنوح سفينة حاويات عملاقة في الممر البحري الرئيسي، مشيرة إلى اكتمال عبور السفن المنتظرة منذ الحادث كافة. وقال رئيس الهيئة، الفريق أسامة ربيع، في بيان، إنّ إجمالي السفن التي انتظرت بالقناة منذ وقوع حادث جنوح السفينة «إيفرغيفن» بلغ 422، بإجمالي حمولات صافية قدرها 26 مليون طن، مضيفاً أنّ التقارير الملاحية سجلت أمس «عبور المجموعة الأخيرة من السفن المنتظرة وعددها 61 سفينة، كما تستقبل القناة 24 سفينة جديدة من السفن التي ترغب في عبور القناة بعد انتظام حركة الملاحة بها، ليصل إجمالي عدد السفن العابرة، السبت، إلى 85 سفينة». وتابع ربيع أنّ «نجاح الهيئة في عبور مثل هذا العدد من السفن والحمولات الضخمة في وقت قياسي يعد إنجازاً جديداً يضاف لقدرة الهيئة على إدارة المواقف الطارئة والتعامل مع الأزمات».

وفي 23 مارس/ آذار الماضي، جنحت سفينة الحاويات «إيفرغيفن» وتوقفت في عرض مجرى قناة السويس فأغلقته بالكامل لنحو أسبوع، ما عطّل الملاحة في الاتجاهين. وتواجه مصر دعوات من خبراء دوليين إلى توسيع مجرى القناة لتفادي حوادث مماثلة في المستقبل. وقال ربيع إنّ مصر تدرس بالفعل توسيع القناة. وارتبكت سلاسل الإمداد العالمية، عندما جنحت السفينة العملاقة، البالغ طولها 400 متر. ويمرّ من قناة السويس 30% من حاويات الشحن، ونحو 12% من إجمالي التجارة العالمية لجميع السلع، وتربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، وتمثل شرياناً حيوياً لمرور التجارة العالمية بين آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

ودعت بعض الدول إلى إحياء ممرات بديلة، للحيلولة دون تكرار الأزمات الناجمة عن تعطل قناة السويس، إذ تزايدت الدعوات الهندية والإيرانية إلى الإسراع في تنفيذ ممر «جابهار الإيراني» لنقل البضائع إلى البحر الأسود عبر السكك الحديدية مروراً بالميناء، بدلاً من قناة السويس. ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» أمس، عن وسائل إعلام هندية، أنّه «إذا تم ربط ميناء جابهار بالبحر الأسود (لا تطلّ إيران عليه بل جارتها تركيا) عن طريق سكك الحديد، فإنّ ذلك سيقلل من أهمية قناة السويس لصالح ممر جديد». ويقع جابهار (أو تشابهار) في جنوب شرق إيران، ويمثل بوابتها المائية على المحيط الهندي. وتقوم الفكرة على وصل سفن الحاويات من آسيا إلى الميناء عبر المحيط الهندي، ثم تفرغ حمولتها في جابهار، لحملها بعد ذلك إلى البحر الأسود عن طريق البرّ، وهو ما يقلل تكاليف ومدة النقل 15 يوماً عن مرورها عبر قناة السويس، وفق الوكالة الإيرانية. ويشير عبد الرحيم كردي، الرئيس التنفيذي لمنطقة جابهار الحرة، إلى إمكانية استبدال قناة السويس بممر جابهار، مما يساعد في تحقيق إيرادات مربحة لإيران في المستقبل، مضيفاً وفقاً لـ«إرنا» أنّ «احتمالات تعطل الملاحة في قناة السويس مجدداً لأيّ سبب، تعزز من أهمية توفير طريق بديل وآمن للقناة، يخدم الدول المطلة على المحيط الهندي، كما دول آسيا الوسطى والقوقاز، بالإضافة إلى أفغانستان».

(العربي الجديد)

(فرانس برس)

أرقام قياسية للتجارة الإلكترونية الكورية

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي في كوريا الجنوبية، أن حجم المدفوعات التي تم سدادها إلكترونياً بلغ مستوى قياسياً خلال العام الماضي، وسط جائحة كورونا، ليسجل المتوسط اليومي لقيمة المعاملات 705,5 مليارات وون (624 مليون دولار)، بزيادة بلغت نسبتها 32,7% عن عام 2019. وتمثل القراءة أعلى قيمة مسجلة منذ أن بدأ بنك كوريا في جمع البيانات حول المدفوعات الإلكترونية في عام 2007، وفق وكالة يونهاب الكورية أمس السبت. وأظهرت البيانات أيضا أن المتوسط اليومي لعدد المعاملات المالية الإلكترونية قفز بنسبة 48,5% على أساس سنوي إلى أكثر من 16,79 مليون معاملة. وتشمل المعاملات المالية الإلكترونية جميع المدفوعات عبر الإنترنت والهاتف المحمول.

أخبار

توسيع خدمات التوصيل في الأردن

طالب رائد حماده، ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن، الحكومة، بتوسيع مظلة خدمات التوصيل المنزلي، بحيث تشمل المراكز التجارية ومحلات بيع الخضار والمخابز. ونقلت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» عن

حمادة قوله، في بيان صحافي، أمس السبت، إن شمول هذه القطاعات بخدمات التوصيل المنزلي يحظى بأهمية للحد من حدوث ازدحامات وتجمعات في الأسواق، خصوصا خلال الساعات الأخيرة من بدء سريان الحظر الجزئي وإغلاق المحلات عند السادسة مساءً. وأضاف أن الأسواق باتت تشهد ازدحاماً ملحوظاً قبيل بدء سريان الحظر الجزئي، نظراً لعدم كفاية ساعات العمل المحددة، ما يتسبب في حدوث التجمعات، مشيرا إلى أن هذه الازدحامات ستزداد مع قرب حلول شهر رمضان الذي يحل منتصف إبريل/نيسان الجاري.

تسهيلات عُمانية للمستثمرين

تطلق وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية، اليوم الأحد، خدمة الموافقة التلقائية للتراخيص عبر بوابة استثمر بسهولة، وذلك بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية المعنية. وذكرت وكالة الأنباء العمانية، أمس، أن إطلاق هذه الخدمة يأتي من أجل تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في السلطنة والتسهيل على المستثمرين في تقديم خدماتهم، من خلال الحصول على ترخيص تلقائي يتيح للمستثمر مزاولة النشاط بشكل فوري، مع استخراج السجل التجاري بسهولة في أقل من 24 ساعة.

مطالب عراقية بصرف رواتب الموظفين بالدولار

طالبت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي، بصرف رواتب موظفي الدولة بالدولار بدلاً عن الدينار العراقي، للتخفيف من الضرر الذي لحق بشريحة الموظفين جراء تصويت البرلمان، يوم الأربعاء الماضي، على موازنة عام 2021، والتي تضمنت رفع سعر الدولار إلى 1450 ديناراً، بعد أن كان 1190 نهاية عام 2020. وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب، أرشد الصالحي، في إيجاز قدمه للصحافيين، أمس «بالنظر إلى تعرّض الشريحة الفقيرة إلى الضرر الفاحش جراء رفع قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي من قبل البنك المركزي، ولكون المسؤولية الملقاة علينا ضمن واجباتنا الرقابية، وانطلاقا من مبدأ المحافظة على حقوق المواطن، فإننا نطالب الحكومة بضرورة توزيع الرواتب للأشهر الثلاثة المقبلة بالدولار».

أميركا ما زالت بعيدة عن اللحاق بالصين رغم التحفيز

واشنطن ـ **العربي الجديد**

على الرغم من إطلاق الرئيس الأميركي، جو بايدن، خطة تحفيز ضخمة لأكبر اقتصاد في العالم، فإنّ بيانات حول الإنفاق الحكومي، أوردتها وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أظهرت أنّ الولايات المتحدة ما زالت بعيدة عن اللحاق بالصين. وفي حين يبلغ الحد الأقصى لخطة بايدن لخلق الوظائف 2,25 تريليون دولار، تضخ الشركات الصينية الحكومية والخاصة تريليونات الدولارات سنوياً لتمويل مشروعات البنية التحتية الجديدة التي تتنوع بين النقل، وشبكات الاتصالات، ومشاريع المياه والتصنيع. وبحساب المتوسط السنوي لإجمالي قيمة خطة بايدن عند توزيعها بالتساوي على إطار زمني مدته 8 سنوات، ستكون أكثر بقليل من 280 مليار دولار في السنة. وبالمقارنة مع الصين، يبلغ مجموع مصدر واحد فقط من الإنفاق الحكومي المستخدم بشكل أساسي للاستثمار في البنية التحتية (السندات الحكومية المحلية) 3,65 تريليونات يوان (556 مليار دولار) هذه السنة فقط. وقالت الحكومة الصينية، الشهر الماضي، إنّها تسعى إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، الذي تحتل فيه المرتبة الثانية عالمياً بعد الولايات المتحدة، من ناحية قيمة الاستثمار. وتهدف بكين إلى زيادة إجمالي الإنفاق من قبل الشركات الخاصة، والوكالات الحكومية، إلى 3,76 تريليونات يوان (573 مليار دولار) في عام 2025، بزيادة 1,3 تريليون يوان (198 مليار دولار) عن إجمالي ما جرى إنفاقه في العام الماضي. أما برنامج بايدن فيتضمن تخصيص 180 مليار دولار من التمويل الحكومي للبحث والتطوير. وبحسب تصريحات الرئيس الأميركي، تعدّ هذه أكبر زيادة في الإنفاق بعيداً عن ميزانية الدفاع، مما يثير التساؤل عما إذا كانت تلك الزيادة كافية. وقال جاريد وودارد، رئيس لجنة الاستثمار في البحث والتطوير في «بنك أوف أميركا»، لتلفزيون «بلومبيرغ»: «بذلك المعدل لن تكون قادراً على اللحاق بي» في إشارة إلى تأخر الولايات المتحدة عن الصين.

ووفق غوستين لين، كبير الاقتصاديين في البنك الدولي سابقاً، والذي يعمل مستشاراً للحكومة الصينية، فإنّ «الصين دولة نامية، ولذلك فإنّ مخصصات الاستثمار في البنية التحتية أكبر منها في الدول المتقدمة». وقال لين: «قد تكون لدى الولايات المتحدة البنية التحتية، لكنّها قديمة، وتحتاج إلى تطوير، لذا فإنّ مخصصات الإنفاق الاستثماري في الدول ذات الدخل المرتفع تكون أقل من غيرها».

الغلاف

عملات عربية تسقط أمام الدولار

أضحت دول عربية عدة على أعتاب سقوط معيشي بفعل انهيار قيمة عملاتها الوطنية أمام الدولار الأميركي، الذي فعل في بعض البلدان ما لم تفعله الحروب. وهكذا، أضحى السيناريو اللبناني نموذجاً صارخاً على الانهيار المالي والمعيشي، وربما يتكرر في دول أخرى تشهد تهاوياً اقتصادياً باتت معه على حافة الإفلاس. ولم تعد ثروات النفط في العديد من الدول العربية مانعاً للانهيار المالي كما كان سابقاً، بل أضحت سبباً رئيسياً في السقوط الاقتصادي في السنوات الأخيرة، فالجزائر والعراق وبعض الدول الخليجية الغنية بالنفط تعتصرها أزمات مالية، وإن كانت أقل قسوة من بلدان أخرى تشهد صراعات سياسية ومسلحة، فعل الدولار بها نفس مفاعيل الحرب لتتضاعف أزماتها. ومنذ أكثر من عام، يعيش لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وتراجع حاد في احتياطي العملات بالمصرف المركزي، وارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائية والمحروقات، لتشهد الأسابيع الأخيرة ذروة الانهيار المعيشي.

واهتزت الليرة اللبنانية في ديسمبر/ كانون الأول 2019 حيث بلغ سعر صرف الدولار الأميركي حينذاك 2000 ليرة، بعدما صمدت على مدى 20 عاماً عند حدود 1515

فتيات يعملن في جمع النفايات بالعراق الذي يشهد ارتفاعا حادا للفقر (فرانس برس)

بلدان عربية على أعتاب السيناريو اللبناني

الدولار يتغول وسط هشاشة العملات المحلية

لم يعد السيناريو اللبناني هو «النموذج» الوحيد للانهيار المالي والمعيشي في المنطقة العربية، بفعل تهاوي العملة الوطنية أمام الدولار

أضحت الكثير من الدول العربية على أعتاب سقوط معيشي بفعل انهيار قيمة عملاتها الوطنية أمام الدولار الأميركي، وهو ما فعل في بعض البلدان ما لم تفعله الحروب، ليعد السيناريو اللبناني نموذجاً صارخاً عن الانهيار المالي والمعيشي، وربما يتكرر في دول أخرى تشهد تهاوياً اقتصادياً أضحت معه على حافة الإفلاس. ولم تعد ثروات النفط في العديد من الدول العربية مانعاً للانهيار المالي كما كان سابقاً، بل أضحت سبباً رئيسياً في السقوط الاقتصادي في السنوات الأخيرة، فالجزائر والعراق وبعض الدول الخليجية الغنية بالنفط تعتصرها أزمات مالية، وإن كانت أقل قسوة من بلدان أخرى تشهد صراعات سياسية ومسلحة، فعل الدولار بها نفس مفاعيل الحرب لتتضاعف أزماتها. ومنذ أكثر من عام، يعيش لبنان أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية عام 1990، أدت إلى انهيار مالي غير مسبوق، وتراجع حاد في احتياطي العملات بالمصرف المركزي، وارتفاع جنوني بأسعار السلع الغذائية والمحروقات، لتشهد الأسابيع الأخيرة ذروة الانهيار المعيشي.

واهتزت الليرة اللبنانية في ديسمبر/ كانون الأول 2019 حيث بلغ سعر صرف الدولار الأميركي حينذاك 1500 ليرة، قبل أن يستقر عند 12500 ليرة حالياً. وفي ظل انهيار الليرة، تخرج مقترحات بتعويم سعر الليرة، إلا أن هذا السيناريو يبدو مفزعاً للكثيرين، حيث تشهد الأسواق بالأساس انفلاتا في أسعار مختلف السلع وتردياً في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، بينما ساهمت الأزمة الاقتصادية في ارتفاع نسبة الفقر إلى معدلات قياسية. وكان حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، قد دعا في 8 يناير/كانون الثاني الماضي، للاتجاه نحو تعويم سعر صرف الليرة اللبنانية، معتبراً أن عصر تثبيت سعر الصرف «انتهى». كما يعد تعويم الليرة أحد أبرز شروط صندوق النقد الدولي، للبدء في التفاوض للحصول على سيولة دولارية تساعد في حل الأزمة المالية المتفاقمة.

لكن محللين اقتصاديين يؤكدون أن تعويم الليرة بشكل رسمي سيزيد من حدة الأزمة، مشددين على أن هذه الخطوة ستؤدي إلى تدهور أكثر لقيمتها، مما يعني مزيداً من التضخم في الأسعار وتراجع القدرة الشرائية وزيادة معدلات الفقر.

وارتفع معدل الفقر في لبنان خلال 2020 إلى 55%، بينما تزايد معدل الذين يعانون من الفقر المدقع بثلاثة أضعاف، من 8% إلى 23%، وفقا لتقرير حديث صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا «الإسكوا».

> نسبة الفقر قفزت إلى 55% في لبنان نهاية 2020

تضخم فاحش في السودان

ولا يبدو أن سيناريو الانهيار المالي في لبنان، سيكون حالة متفردة في المنطقة العربية، فدول مثل تونس والجزائر والسودان على أعتاب سيناريوهات مشابهة. فالسودان يشهد موجات غلاء لا تتوقف وصعوبات معيشية متفاقمة مع اتخاذ الحكومة إجراءات تصفها بالإصلاحية منها تعويم الجنيه السوداني وفق اشتراطات صندوق النقد الدولي، الذي يصر على تحرير سعر الصرف وإلغاء دعم الوقود، ورفع الضرائب، وزيادة تعرفة الكهرباء، معتبرا أن ذلك سيؤدي إلى تقليل التشوهات في الاقتصاد وتسهيل ضبط أوضاع المالية العامة، وإعفاء السودان من ديونه. وفي سابقة هي الأولى من نوعها، قفز سعر صرف الدولار إلى نحو سبعة أضعافه رسمياً أمام الجنيه، فور إعلان الحكومة الانتقالية عن تعويم جزئي لسعر الصرف في 21 فبراير/ شباط الماضي، ليصل إلى 375 جنيها بدلاً من 55 جنيها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار مختلف السلع، في البلد الذي يشهد بالأساس انفلاتاً في معدل التضخم.

فقر مدقع في العراق

ولم تمنع ثروات النفط من انهيار الوضع المالي في العراق الذي يشهد ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات الفقر، بينما أقدمت الحكومة قبل أسابيع على خفض قيمة الدينار بشكل حاد أمام الدولار الأميركي في ظل الأزمة المالية التي تشهدها البلاد. ووفق تقرير حديث لوزارة التخطيط، قفزت نسبة الفقر إلى 31,7% في نهاية العام الماضي 2020، بينما كانت نحو 20% في عام 2018، حيث أضحى عدد الفقراء يعادل نحو 11,4 مليون نسمة. وتسبب قرار السلطات العراقية نهاية العام الماضي، في خفض قيمة الدينار أمام الدولار من 1200 دينار للدولار الواحد إلى 1450 ديناراً، في ارتفاع واضح في أسعار السلع وخصوصاً المواد الغذائية التي وصل ارتفاع أسعار بعضها إلى ضعفين أو ثلاثة، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على الوضع المعيشي للعراقيين.

وأكد عضو البرلمان العراقي، عباس الزاملي لـ«العربي الجديد»، أن «خفض سعر الدينار أثر بشكل كبير جدا على الأسعار التي ارتفعت في ظل وجود عجز من قبل السلطات للسيطرة عليها، وعدم قدرة وزارة التجارة على توفير مفردات البطاقة التموينية»، مؤكدا أن التأثير الأكبر وقع على الطبقات الفقيرة والهشة ذات الدخل المحدود. كما أكد عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في البرلمان، فلاح الخفاجي، أن ارتفاع سعر صرف الدولار وقعت في ظل الأزمة المالية التي تشهدها البلاد. وأضاف الخفاجي في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الذين رفعوا سعر الصرف تناسوا معاناة المواطنين، بينما الطبقة الغنية وحدها ستستفيد من ذلك.

أزمة تاريخية للدينار الجزائري

وفي الجزائر، يواصل الدينار تراجعه التاريخي أمام العملات الأجنبية، وسط خطاب حكومي مخفف للمخاوف، بينما الواقع يشير إلى اكتواء جيوب الجزائريين من غلاء المعيشة، بسبب القفزات الكبيرة التي سجلتها الأسعار. وسجل سعر الصرف في التعاملات الرسمية، نهاية مارس/ آذار الماضي، نحو 133 ديناراً للدولار الواحد، بينما كان سعره 83 ديناراً للدولار قبل أزمة تهاوي أسعار النفط في 2014. وأثر فقدان الدينار لريقه المتسارع بالإضافة إلى تهاوي عائدات النفط، على احتياطي الجزائر من العملة الصعبة، الذي قُدر حالياً بـ 42 مليار دولار، بينما كان يتخطى 194 مليار دولار في نهاية 2013. وقال الخبير المالي، نبيل جمعة لـ«العربي الجديد» إن «تهاوي الدينار يأتي تحت ضغط ركود الاقتصاد الذي تفاقم مع بداية جائحة فيروس كورونا».

(ساهم في المحرر مراسلو العربي الجديد في بيروت والخرطوم وبغداد والجزائر)

حذر البنك الدولي من أن الدين العام لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيتضخم ويمثل 54% من إجمالي ناتجها المحلي هذا العام مقابل 46% في 2019، بسبب النفقات المتعلقة بجائحة فيروس كورونا. وقال البنك في تقرير له، مساء الجمعة، إنّ حجم دين الدول المستوردة للنفط في المنطقة سيشكل نسبة أكبر، لتصل إلى 93% من إجمالي ناتجها المحلي في 2021. وأشار إلى ضرورة «التخفيف من تكاليف المديونية المفرطة على الأمد المتوسط» داعيا البلدان إلى الشفافية في اتفاقها واقتراضها.

أسابيع حاسمة في تونس: تحذيرات من الإفلاس

> يرتفع منسوب الخوف في تونس من شبح الإفلاس الذي يخيم على البلاد، بعد تحذيرات دولية من الاقتراب من السيناريو اللبناني

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تعيش تونس أسابيع حاسمة في تاريخها نتيجة انسداد الأفق السياسي وتعثر الحكومة في إيجاد مصادر لتمويل الموازنة، التي تشكو من عجز قياسي فضلاً عن حاجتها إلى اقتراض ما لا يقل عن 6 مليارات دولار من السوق الدولية لتسيير النفقات العامة. وبسبب الأزمة السياسية الناجمة عن عدم موافقة الرئيس قيس سعيد على تعديل وزاري أجراه رئيس الحكومة هشام المشيشي في يناير/ كانون الثاني الماضي، تضيق هوامش التحرك لإنقاذ اقتصاد البلاد من إفلاس وشيك نبهت إليه دوائر القرار المالي العالمي بعد خفض وكالة موديز العالمية تصنيف تونس، في نهاية فبراير/ شباط الماضي، ليصبح «B3»، وهو ما يعني أنها معرضة لمخاطر ائتمانية مرتفعة، وهو نفسه التصنيف الذي حصل عليه لبنان قبل نحو ثلاث سنوات.

وتضع دوائر القرار المالي شرط الشروع الفوري في برنامج إصلاحي تتفق عليه كل الأطراف السياسية كبند أساسي لمواصلة مساعدة تونس وضخ قروض جديدة في اقتصادها، محذرة من الانحراف الوشيك للبلاد نحو وضع خطر مع تفاقم نسب الفقر وبلوغها معدلات قياسية فاقت 21% من مجموع السكان، فضلا عن تزايد معدلات البطالة.

وأبان زيارته لتونس، الشهر الماضي، أكد نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فريد بالحاج أن الوقت قد حان في تونس من أجل وضع مشروع وطني شامل يهدف لإنقاذ البلاد التي تعيش على وقع أزمة سياسية أصبحت لها تداعيات كارثية على الاقتصاد.

وطالب بلحاج السلطات التونسية بالانطلاق بشكل عاجل نحو خريطة طريق واضحة وبرنامج يقنع الشركاء الدوليين بجدية البلاد ورغبتها الحقيقية في الإصلاح.

ويجمع خبراء اقتصاد على أن أزمة تونس سياسية بامتياز، مؤكدين أن الاقتصاد يدفع منذ سنوات كلف باهظة لعدم استقرار مؤسسات الحكم. ويقول الخبير الاقتصادي عز الدين سعيدان إن «انهيار الاقتصاد أصبح أمراً ممكناً في أي وقت»، محذراً من إعلان وشيك للإفلاس وعدم قدرة الحكومة على سداد الأجور وتسيير المرافق الأساسية.

ويضيف سعيدان، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن تونس مطالبة هذا العام بسداد ديون بقيمة 16,3 مليار دينار (5,92 مليارات دولار)، معتبرا أن التخلف عن سداد هذه الديون يصنّف البلاد في خانة الدول المتعثرة.

ويشير إلى أن تونس لن تتمكن من سداد أقساط الديون المستحقة دون الاقتراض من السوق الدولية مجدداً، بينما نسبة المخاطر العالية للاقتصاد المحلي تجعل حظوظ تونس في الحصول على قروض جديدة شبه منعدمة إذا لم تتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى الأزمة السياسية، لا تزال ارتدادات الغلق جراء جائحة فيروس كورونا تلقي بظلال سلبية كبيرة على الاقتصاد، الذي هبط نموه إلى مستويات غير مسبوقة مخلفاً عجزاً مالياً بلغت نسبته 11,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، وهو الأعلى منذ 4 عقود.

ورغم النظرة المتشائمة التي يبديها العديد من المؤسسات المالية الدولية وخبراء الاقتصاد حيال الوضع الاقتصادي التونسي، يقلل المحلل المالي خالد النوري من مخاطر إعلان قريب للإفلاس، وفق وصف الخبير الاقتصادي عز الدين سعيدان، مشيرا إلى أن تونس ليست في وضع الإفلاس الذي يمكن أن يضعها تحت تصرف الجهات المقرضة، لكنها «في مرحلة تعثر مالي شديد». ويقول النوري إن «عدّة مؤشرات تؤكد عدم وصول تونس إلى مرحلة الإفلاس، ومنها مواصلة المؤسسات المالية العالمية صرف قروض لفائدتها رغم تصنيفها كدولة متعثرة من قبل وكالات التصنيف الائتماني». ويضيف أن البنك المركزي التونسي يقوم بدور كبير لمنع سقوط الاقتصاد المحلي في هوة عميقة، لافتا إلى أن هذه المؤسسة تكاد تكون الوحيدة حكومياً التي تقوم بدورها لحماية الاقتصاد، عبر الإجراءات الحمائية التي اتخذتها لتجنّب انهيار العملة والمحافظة على رصيد مهم من العملة الصعبة وعدم طباعة النقود. لكن الصلابة المالية للاقتصاد التونسي باتت محدودة جداً، ما يجعل حصول البلاد على قروض جديدة أمراً صعباً، بحسب النوري، الذي أكد أن وصفة الإنقاذ السريع تتطلب المراهنة على الاستثمارات الكبرى وحثّ المستثمرين على ضخ أموال في تونس عبر المشاريع الضخمة.

وفي نهاية مارس/ آذار الماضي، قال الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطبوبي إن الوضع الاجتماعي أصبح صعباً في ظل التردي الاقتصادي، مضيفاً أن الوقت لم يعد في صالح تونس، ولا بد من إنهاء الخصومات السياسية في أقرب وقت.

جائحة كورونا عمقت الصعوبات الاقتصادية المستمرة منذ سنوات (Getty)

سوق النقد... حرب أخرى على اليمنيين

عدن ـ **محمد راجح**

أضحت العملة الأميركية بمثابة جبهة حرب على معيشة ملايين اليمنيين، إذ تسبب انهيار العملة الوطنية في سقوط ملايين اليمنيين في الفقر، وسط كارثة إنسانية تصفها الأمم المتحدة بالأسوأ عالمياً. وطاول الصراع في اليمن المؤسسات المالية، لتتعدد أسعار الدولار بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والتي يسيطر عليها الحوثيون، ليصل سعر صرف الريال في عدن التي تتخذ منها الحكومة عاصمة مؤقتة إلى نحو 876 ريالاً للدولار الواحد، وفق تعاملات أمس الاثنين، بينما يبلغ في صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون نحو 599 ريالاً للدولار، في حين لم يكن الدولار يتجاوز 240 ريالاً في 2015. وانعكس تهاوي الريال على معيشة الملايين الذين يعانون بالأساس من استمرار الصراع المسلح، إذ تسبب انهيار العملة في ارتفاع متصاعد للتضخم، ليصل إلى 75% بنهاية عام 2020، مقابل 30% في 2018، وفق البيانات الرسمية. بينما يشير خبراء اقتصاد إلى تجاوز النسبة هذه المعدلات بشكل كبير، فيما يسود سخط شعبي من تردي الخدمات وارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية إلى مستويات قياسية تفوق قدرات ملايين المواطنين. يقول أمين علي حسن، أستاذ الاقتصاد في جامعة عدن، لـ«العربي الجديد»، إن سعر العملة المحلية أثر بشكل كبير على الأوضاع المعيشية، حيث أصبحت الأسرة اليمنية مع كل انخفاض وتدهور في سعر العملة تضطر إلى التنازل عن شراء بعض السلع والخدمات، أي أن ما كان ضروريا بالأمس تحول إلى كمالي اليوم. ويضيف حسن أن «هناك ما يمكن تسميته بالذعر المالي في الأيام الأخيرة، حيث تجد أناساً كثيرين يقبعون على أبواب محلات الصرافة، راغبين في تحويل ما بحوزتهم من عملة محلية إلى عملات أجنبية، نتيجة انخفاض الثقة في العملة المحلية، وهذا ما يزيد من سرعة دوران الحلقة المفرغة ويفاقم الصعوبات المعيشية».

يرى خبراء أن قيام الأفراد أو الشركات التي لديها أرصدة نقدية كبيرة بالريال بشراء الدولار بهدف حماية ثرواتهم أو لتغطية نفقاتهم في الخارج، زاد من الضغوط على سعر الصرف وبروز مصادر جديدة للطلب على العملة الأميركية، مشيرين إلى أنه في ظل غياب التدخل المالي، يتوقع استمرار تهاوي الريال، ما يزيد من أسعار المواد الغذائية، خصوصاً مع حلول شهر رمضان منتصف إبريل/ نيسان الجاري، والذي تصل فيه الأسعار إلى الذروة، مع ارتفاع الطلب على السلع. ويقول تجار إنهم مضطرون إلى رفع الأسعار مع الصعود المستمر للعملة الأميركية. ووفق ما يقوله التاجر خالد الناصري، في حديث مع «العربي الجديد»، فإن التجار والمستوردين يلجأون إلى السوق السوداء لتوفير الدولار لاستيراد السلع والمواد الغذائية والاستهلاكية، ويواجهون عراقيل وصعوبات عدة في عمليات الشحن والنقل وسلسلة من الجبايات، الأمر الذي يفاقم الوضع التجاري واستقرار الأسواق ومستوى توفر السلع وتكوين مخزون غذائي مناسب، في هذه الأثناء، تحذر تقارير أممية من أن تهاوي الريال اليمني واستمرار الصراع، وضعا اليمن على حافة المجاعة، مع عجز مئات الآلاف من الأسر المعوزة عن شراء المواد اللازمة للبقاء على قيد الحياة. ويقول الباحث الاقتصادي مجدي عامر، إن «مستوى الانهيار بلغ مرحلة صعبة، وقفت معها الجهات الحكومية المختصة عاجزة عن إيجاد أي حلول لهذا التهاوي الذي أثر بشكل بالغ على المستويات المعيشية للمدنيين، وحرمهم من مصادر وسبل العيش، وقلص وجباتهم الغذائية بصورة ضاره جداً على وضعهم الصحي والغذائي».

معظم اليمنيين يعتمدون على المساعدات في ظل تفاقم الفقر (فرانس برس)

ليبيا: عجز حكومي عن صدّ السوق السوداء

> تتواصل المضاربات بالعملة الأميركية في ليبيا، رغم المحاولات الحكومية لضبط سوق الصرف، ما يجعل الدولار متحكماً في الأسواق وتوجهات المدخرين

طرابلس ـ **احمد الخميسي**

تبنت الحكومة الليبية السابقة، سيناريو التعويم الجزئي للدينار، بعدما خفّضت سعره بشكل حاد وصلت نسبته إلى 220% أمام الدولار الأميركي مطلع العام الجاري، في خطوة لتوحيد سعر الصرف في الأسواق، ووقف المضاربات المحمومة في العملات الأجنبية، إلا أنّ المضاربات واصلت سطوتها، بينما تستمر الصعوبات المعيشية لكثيرين في ظلّ الغلاء.

وانخفض سعر الدينار في السوق الرسمية إلى 4,48 دنانير للدولار الواحد مقابل 1,4 دينار للدولار سابقاً، بينما يصل في السوق الموازية (السوداء) إلى 35 ديناراً، وفق متعاملين في سوق الصرف.

ويقول أحمد أبولسين، مدير مركز «أوبا» للدراسات الاقتصادية، في تصريح لـ«العربي الجديد» إنّ الاقتصاد الليبي يسير في طريق نضوب احتياطي النقد الأجنبي، بينما «لن يستطيع المصرف المركزي الدفاع عن العملة المحلية»، يضيف أبولسين: «تخفيض سعر الدينار لم يوقف السوق السوداء، بل يواصل الدولار ارتفاعه، وهو ما يعني ارتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر بين الأسر».

وتراجعت احتياطيات ليبيا من النقد الأجنبي من 134 مليار دولار نهاية عام 2010 إلى 54 مليار دولار في نهاية العام الماضي، وفقاً لمدير مكتب محافظ المصرف المركزي عبد اللطيف التونسي، في تصريح لـ«العربي الجديد».

ووفق بيانات صادرة عن البنك الدولي، فإنّ 53% من سكان ليبيا يعيشون تحت خط الفقر، كما أنّ ليبيا تعيش أسوأ أزماتها المالية.

> 53% من سكان ليبيا يعيشون تحت خط الفقر وفق البنك الدولي

ويقول الخبير الاقتصادي عطية الفيتوري لـ«العربي الجديد» إنّ الدول التي خُفضت قيمة عملتها لم تتمكن من رفعها مرة أخرى، مشيراً إلى أنّ هذا الواقع أضحى مرتبطاً بليبيا في ظلّ عدم كفاية السيولة الدولارية لدى المصرف المركزي لمواجهة أيّ طلب على النقد الأجنبي.

ووفق بيان صادر عن رئيس مجلس الوزراء، عبد الحميد دبيبة في نهاية مارس/ آذار الماضي، تقرر تشكيل لجنة لتحديد مصير رفع الدعم عن المحروقات، من أجل وقف الهدر المالي في هذا القطاع.

ومع القلق المتزايد من اندفاع الدينار نحو مزيد من التراجع واتباع سياسات للتخلص من الدعم بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع والخدمات، تواصل شرائح من أصحاب المدخرات ورؤوس الأموال اكتناز الدولار، باعتباره ملاذاً آمناً للحفاظ على قيمة مدخراتهم. ويقول المواطن عزالدين أبوعجيلة: «الدينار في تراجع مستمر ولا ثقة في عودته للصعود، لذلك أحرص على تحويل مدخراتي إلى الدولار».

ويؤكد خبراء أن التوجه نحو دولرة السوق يعدّ أكثر خطورة على الاقتصاد من تأثيرات الصراعات، نظراً لتداعياته على العملة الوطنية وجعلها مرتهنة لأسعار العملات الأجنبية التي تصبح متحكمة في كلّ شيء، لا سيما أسعار السلع والخدمات الضرورية للحياة. لكنّ تقارير إعلامية ليبية، كشفت مؤخراً عن مشاورات تجري بين مسؤولي البنك المركزي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية بشأن «تخفيض سعر صرف الدولار إلى 3,5 دنانير، بدلاً من السعر الحالي والمحدد بـ 4,48 دنانير للدولار الواحد».